

فهذه بعض المصطلحات الأصولية انتقيتها ورتبتها من الكتاب العجيب "الأصول من علم الأصول" لعلامة عصره وفريد دهره ابن عثيمين رحمه الله وجعلتها على شكل مطوية حتى يعم النفع بها سائلاً الله جل وعلا أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم .

١- **تعريفه:** علم يبحث عن أدلة الفقه الإجمالية وكيفية الاستفادة منها وحال المستفيد.

٢- **تنقسم الأحكام الشرعية إلى قسمين:** تكليفية ووضعية. فالتكليفية خمسة: الواجب والمندوب والمحرم والمكروه والمباح. الأحكام الوضعية: ما وضعه الشارع من أمارات، لثبوت أو انتفاء، أو نفوذ، أو إلغاء ومنها: الصحة والفساد.

٣- **الأمر:** قول يتضمن طلب الفعل على وجه الاستعلاء، **مثل:** أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وصيغة الأمر عند الإطلاق **تقتضي:** وجوب المأمور به، والمبادرة بفعله فوراً. وقد يخرج الأمر عن الوجوب والفورية لدليل يقتضي ذلك.

٤- إذا توقف فعل المأمور به على شيء كان ذلك الشيء مأموراً به، فإن كان المأمور به واجباً كان ذلك الشيء واجباً، وإن كان المأمور به مندوباً كان ذلك الشيء مندوباً.

- **النهي:** قول يتضمن طلب الكف على وجه الاستعلاء وصيغة النهي عند الإطلاق تقتضي تحريم المنهي عنه وفساده.

٦- يجب العمل بعموم اللفظ العام حتى يثبت تخصيصه؛ لأن العمل بنصوص الكتاب والسنة واجب على ما

٧- وإذا ورد العام على سبب خاص وجب العمل بعمومه؛ لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، إلا أن يدل دليل على تخصيص العام بما يشبه حال السبب الذي ورد من أجله فيختص بما يشبهها.

٨- يجب العمل بالمطلق على إطلاقه إلا بدليل يدل على تقييده؛ لأن العمل بنصوص الكتاب والسنة واجب على

٩- وإذا ورد نص مطلق، ونص مقيد وجب تقييد المطلق به إن كان الحكم واحداً، وإلا عمل بكل واحد على ما ورد عليه من إطلاق أو تقييد.

- بيانه صلى الله عليه وسلم إما بالقول، أو بالفعل، أو

١١- **الظاهر لغة:** الواضح والبين واصطلاحاً: ما دل بنفسه على معنى راجح مع احتمال غيره والعمل بالظاهر واجب إلا بدليل يصرفه عن ظاهره؛ لأن هذه طريقة السلف، ولأنه أحوط وأبرأ لامة، وأقوى في التعبد والالتقياد.

١٢- **المؤول لغة:** من الأول وهو الرجوع

**واصطلاحاً:** ما حمل لفظه على المعنى المرجوح. أما النص، فلأنه لا يحتمل إلا معنى واحداً، وأما الظاهر فلأنه محمول على المعنى الراجح.

١٣- **النسخ لغة:** الإزالة والنقل واصطلاحاً: رفع حكم دليل شرعي أو لفظه بدليل من الكتاب والسنة. وخرج بقولنا: (بدليل من الكتاب والسنة)؛ ما عداهما من الأدلة كالإجماع والقياس فلا ينسخ بهما.

١٤- **ما يمتنع نسخه:**

- الأخبار.

٢ - الأحكام التي تكون مصلحة في كل زمان ومكان: كالتوحيد، وأصول الإيمان وأصول العبادات ومكارم الأخلاق من الصدق والعفاف، والكرم والشجاعة، ونحو ذلك.

١٥- **شروط النسخ:**

يشترط للنسخ فيما يمكن نسخه شروط منها:

١ - تعذر الجمع بين الدليلين، فإن أمكن الجمع فلا نسخ لإمكان العمل بكل منهما.

٢ - العلم بتأخر النسخ ويعلم ذلك إما بالنص أو بخبر الصحابي أو بالتاريخ.

٣ - ثبوت النسخ.

أقسام النسخ:

ينقسم النسخ باعتبار النص المنسوخ إلى ثلاثة أقسام:  
الأول: ما نسخ حكمه وبقي لفظه، وهذا هو الكثير في القرآن.  
الثاني: ما نسخ لفظه وبقي حكمه كآية الرجم.  
الثالث: ما نسخ حكمه ولفظه: كنسخ عشر الرضعات السابق في حديث عائشة رضي الله عنها.  
وينقسم النسخ باعتبار النسخ إلى أربعة أقسام:  
الأول: نسخ القرآن بالقرآن؛ ومثاله آيتا المصابرة.  
الثاني: نسخ القرآن بالسنة؛ ولم أجد له مثلاً سليماً.  
الثالث: نسخ السنة بالقرآن.  
الرابع: نسخ السنة بالسنة.  
حكمة النسخ:  
للسنخ حكمٌ متعددة منها:

١ - مراعاة مصالح العباد بتشريع ما هو أنفع لهم في دينهم ودنياهم.

٢ - التطور في التشريع حتى يبلغ الكمال.

٣ - اختبار المكلفين باستعدادهم لقبول التحول من حكم إلى آخر ورضاهم بذلك.

٤ - اختبار المكلفين بقيامهم بوظيفة الشكر إذا كان النسخ إلى أخف، ووظيفة الصبر إذا كان النسخ إلى أثقل.  
الترتيب بين الأدلة

إذا اتفقت الأدلة السابقة (الكتاب والسنة والإجماع والقياس) على حكم أو انفرد أحدها من غير معارض وجب إثباته، وإن تعارضت، وأمكن الجمع وجب الجمع، وإن لم يمكن الجمع عمل بالنسخ إن تمت شروطه.  
وإن لم يمكن النسخ وجب الترجيح.  
فيرجح من الكتاب والسنة:

النص على الظاهر.  
والظاهر على المؤول.  
والمنطوق على المفهوم.  
والمتبث على النافي.  
والناقل عن الأصل على المبقي عليه، لأن مع الناقل زيادة علم.

والعام المحفوظ (وهو الذي لم يخصص) على غير المحفوظ.  
وما كانت صفات القبول فيه أكثر على ما دونه.  
وصاحب القصة على غيره.

ويقدم من الإجماع: القطعي على الظني.  
ويقدم من القياس: الجلي على الخفي.

## مطوية في

# أُصُولُ الْفِقْهِ

الحقوق لكل مسلم

إعداد

أَبْنَى أَسَامَةَ سَمِير الْجَزَائِرِي

تقديم

الشيخ أبنى الحسن علي الرملي حفظه الله